



الهيئة العامة
لإدارة
الرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



طلب القيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول (اشخاص اعتبارية)

طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣١ لسنة ٢٠٢٣

طلب قيد
بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول لدى الهيئة
(الأشخاص الاعتبارية)

تحية طيبة وبعد ...

اسم الشركة /	
الشكل القانوني	
النشاط الرئيسي	
العنوان الرئيسي	
التليفون	
البريد الإلكتروني للتواصل	
سجل شركات الاستشارات المالية	القسم المراد القيد به
سجل خبراء تقييم الأصول العقارية	
سجل خبراء تقييم الآلات والمعدات وسائل النقل والانتقال	

أسماء المسؤولين الرئيسيين ممن لهم حق اعتماد تقارير لتقييم الصادرة :

الاسم	الوظيفة	الموبايل	البريد الإلكتروني

وتتعهد الشركة بتقديم كافة البيانات والمستندات الأخرى التي تطلبها الهيئة عند فحص الطلب مع الالتزام بإخطار الهيئة بكل تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة للقيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول لدى الهيئة وتقديم وثيقة تأمين ضد الاخطار المهنية طوال مدة القيد وفقا

للشروط التي تضعها الهيئة بما يتلاءم مع حجم ونطاق المسؤوليات المترتبة على اعمال التقييم التي تقوم بها وسداد مقابل القيد والتجديد المحدد بالقرار المذكور.

مع استيفاء الشروط و المستندات التالية:

- شهادة تفيد بقيده بسجل شركات الاستشارات المالية والجهات المرخص لهما من الهيئة للقيام بأعمال التقييم المالي ودراسات القيمة العادلة او بجدول خبراء التقييم لدى الهيئة او بسجل بيوت الخبرة لدى البنك المركزي المصري.
- المستندات التي تثبت توافر الكفاءة المهنية لدى المسؤولين الرئيسيين الذين تحددهم الهيئة لدى الشخص الاعتباري ممن لهم الحق في اعتماد التقارير الصادرة عنهم. (السيرة لذاته وسابقه الاعمال)
- ما يفيد سداد مقابل الخدمات طبقا للمادة السابعة من قرار ١٣١ لسنة ٢٠٢٣.
- عدم صدور تدابير او تحريك ضد الشركة (الشخص الاعتباري) او المسؤولين الرئيسيين عنها خلال الثلاث سنوات السابقة لتقديم لطلب.) اجراء داخلي
- تقديم تعهد بتقديم وثيقة تامين ضد الاخطار المهنية طوال مدة القيد وفقا للشروط التي تضعها الهيئة بما يتلاءم مع حجم ونطاق المسؤوليات المترتبة على اعمال التقييم التي يقوم بها،
- "مع العلم بأن اجتياز الاختبارات التي تحددها الهيئة للمسؤولين الرئيسيين ممن لهم حق اعتماد تقارير التقييم الصادرة شرط من شروط القيد بالسجل"
- إقرار "المسؤول الرئيسي ممن لهم حق اعتماد التقارير"

ختم الشركة

اسم مقدم الطلب:

صفته:

الرقم القومي:

ختم الشركة:

تحريراً في: / /

إقرار

"المستول الرئيسي ممن لهم حق اعتماد التقارير"

أقر أنا / بالالتزام بأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣١ لسنة ٢٠٢٣ بإصدار ضوابط القيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول لدى الهيئة طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية ، و بأداء مهام خبير تقييم الأصول وذلك طبقاً لأحكام القوانين المنظمة وكافة القرارات الأخرى ذات الصلة علي النحو الذي تحدده الهيئة العامة للرقابة المالية ، و بعدم ممارستي للنشاط إلا بعد قيد أسم الشركة بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة ، و بعدم صدور أحكام بشأنني خلال الثلاث سنوات السابقة على تقديم طلب القيد في احدى الجرائم المنصوص عليها بالقوانين المالية غير المصرفية او قانون غسل الأموال عدا التنبيه ، و بإخطار الهيئة بكل تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة منى للقيد بسجل خبراء إعادة تقييم الأصول لدى الهيئة . كما اقر بمسؤوليتي عن اعمال التقييم تنفيذاً للمادة الخامسة من قرار مجلس ادارته الهيئة رقم ١٣١ لسنة ٢٠٢٣. وكذلك المحافظة على شروط استمرار القيد بالسجل. كما اقر بقبولي وعلمي بالتدابير الإدارية المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القرار.

وهذا إقرار مني بذلك،

المقر بما فيه
الاسم:
التوقيع:
رقم البطاقة:
التاريخ:

شروط استمرار القيد بالسجل

يشترط للاستمرار بالقيد في السجل للأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين مراعاة
الآتي:

١. الالتزام بتطبيق معايير التقييم الصادرة عن الهيئة.
٢. استيفاء الشروط المطلوبة للقيد بالسجل على النحو المنصوص عليه بهذا القرار.
٣. الالتزام بتنفيذ التعهدات المنصوص عليها بنموذج طلب القيد أو تجديده.

مدى القيد بالسجل

تكون مدى القيد بالسجل ثلاث سنوات وتجدد لمدد أخرى مماثلة شريطه استمرار توافر
شروط القيد واستمراره.

التدابير الإدارية

لمجلس إداره الهيئة حال ثبوت مخالفه أيا من التشريعات الحاكمة وعلى الأخص معايير
التقييم الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن أو فقد أحد شروط القيد أو استمراره اتخاذ واحد أو
أكثر من التدابير الآتية:

١. توجيه التنبيه بالمخالفات المنسوبة وتحديد الفترة الزمنية اللازمة لإزالة أسبابها.
٢. الإيقاف المؤقت للقيد بالسجل لمدة لا تتجاوز سنة.
٣. شطب القيد من السجل، مع عدم جواز إعادة القيد إلا بعد مضي مدة لا تقل عن سنة.
كما يجوز لمجلس إداره الهيئة دعوه مجلس إداره الشخص الاعتباري للانعقاد بحضور ممثلي
الهيئة للنظر في المخالفات المنسوبة إليها واتخاذ اللازم نحو إزالتها.